حتى عام ١٩٧٢، الا أن هذا المعدل انخفض منذ ذلك الحين. كذلك فان الاستيلاء على الاراضي المسجلة باسم الخزينة الاردنية قد انتهى. وان الطرق الرئيسية التي يستخدمها اليوم الحكم العسكري (الادارة المدنية) هي اثنتان: استملاك الاراضي للاغراض العامة ـ لغرض شق الطرق، والاعلان عن اراضي كاراضي دولة ـ لغرض اقامة المستوطنات (٤٣). الا انه لم يتخل نهائيا عن وضع اليد على الاراضي بحجة انها ذات أهمية لاغراض الجيش. كما تمكن الاشارة الى طريقة اخرى بوضع اليد على الاراضي في الضفة الغربية جرى استعمالها في الماضي ويجرى حاليـــــا :ـ

ط ـ اراضي تمت مصادرتها ووضع اليد عليها بعد اعلانها حدائق عامة او محميات طبيعية :

فالامر بشان الحدائق العمومية (يهودا والسامرة) (رقم ٢٧٣) للعام ١٩٧٠ يعطي الصلاحية للقائد العسكري للضفة الغربية (اليوم لرئيس الادارة المدنية) بالاعلان عن أراض معينة حدائق عامة. ومثال على استعمال هذه الطريقة الاعلان عن منطقة الهورديون (على طريق القدس ـ الخليل) كحديقة عامة بموجب الامر رقم ٩٤٥ الصادر سنة ١٩٨١ والاعلان عن المناطق التالية كحدائق عامة: ١) قمران ٢) قصر هشام ـ اريحا ٣) سبسطية ـ قرب نابلس ٤) تل اريحـــا.

اما الامر بشان المحافظة على المحميات الطبيعية (يهودا والسامرة) (رقم٣٦٣) لسنة ١٩٦٩. فيخول قائد الضفة الغربية (واليوم رئيس الادارة المدنية) الاعلان عن منطقة ما محمية طبيعية بموجب أمر يصـــــدره وتبلغ مساحة المحميات الطبيعية "حوالي ٢٥٠ر٠٠٠ دونم وحوالي ٩٠ر٠٠٠ دونم سيتم الاعلان عنها قريبا" (٤٣أ).

وسنبحث في ما يلي بشكل موسع ثلاث طرق رئيسية لمصادرة ملكية الاراضي في الضفة الغربية: وضع اليد على الاراضي لاغراض الجيش، الاستملاك للمشاريع العامة والاعلان عن اراض كاراضـي دولـــــة. وتجدر الاشارة هنا الى ان الطريقة الاكثر رواجا من الطرق المذكورة هي الاعلان عن اراض كاراضي دولة وذلك لان هذه الطريقة على الاقل ظاهريا لا تتعلق بنزع ملكية اراضي خصوصية مما يسهل الحصول على المساحات المطلوبة من الارض لاقامة المستوطنات اليهودية. وتقدر مساحة الاراضي التي تم الاستيلاء عليها بطريقة من الطرق المذكورة اعلاه والتي تقع تحت سيطرة الحكم العسكري والادارة المدنية بما في ذلك المستوطنات اليهودية حوالي ٠/٠٤١ من مساحة